

بوجمعة وجه تعليمات بشأنها إلى رؤساء المجالس القضائية والنواب العامين

## لا رحمة مع مروجي المخدرات وعصابات الأحياء والمضارين

أسدى وزير العدل، لطفي بوجمعة، أمس، تعليمات لرؤساء المجالس القضائية والنواب العامين لمحاصرة عدة جرائم وظواهر خطيرة، متطرقا إلى "حماية المسؤول المحلي والآلية المستحدثة للشخص المعنوي فيما يتعلق بإرجاء المتابعة الجزائية، وغيرها من الأحكام الأخرى التي أتى بها قانون الإجراءات الجزائية الجديد".

م. الفاتح عثمانى



● عدد الوزير، في لقاء مع رؤساء المجالس والنواب العامين، الجرائم التي تقع تحت مجهر ومتابعة الوزارة وتخص الاتجار بالمخدرات وعصابات الأحياء والفساد وتبييض الأموال وجرائم الصرف والمضاربة غير المشروعة والاعتداءات على المواطنين والاعتداء على أملاك الدولة ومخالفة قانون المرور ومختلف الجرائم التي تمس بسلامة المواطنين ومقدرات الأمة.

وعد الوزير، في كلمته، إلى حماية المسؤول المحلي، وهي حماية تهدف، وفق ما تشير إليه كلمة الوزير، إلى تجسيد مسعى تحرير فعل التسيير من التجريم الذي سبق أن شكل مضمون توصية رئاسية صارمة في العهدة الأولى للرئيس عبد المجيد تبون، في أعقاب "حملة" الزج بالعديد من الوزراء والمديرين والولاة في السجن على خلفية قضايا

والمجالس، والحرص على تنفيذ الأحكام وتحسين نوعية الخدمة العمومية القضائية المقدمة للمواطن". وشدد على ترقية الخدمات عن بعد وتسريع وتيرة التحول إلى التقاضي الإلكتروني، واستغلال آليات الرقمنة التي تعد مشروعا يتكامل مع المورد البشري لضمان توفير خدمات مرفقية مبهرة. وذهب الوزير في اللقاء إلى عرض خطط الوزارة وتوجهاتها في ما يعرف بإصلاح السجون، الذي يقوم، في تصور الوزارة، على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية

تتعلق بالشأن العام. ودعا الوزير مسؤولي القضاء الذين بيدهم تحريك الدعاوى العمومية وسلطة القضاء، وإجراءات الحبس المؤقت والعقوبات البديلة وتكليف العقوبات، لتعزيز عملية إعادة إدماج المساجين المحكوم عليهم في المجتمع. وركز الوزير على ضرورة "استرجاع ثقة المواطن في القضاء وتعزيز الأمن القضائي وأخلاقه العمل القضائي". ويرتكز هذا العمل على "السهر على جودة المعالجة القضائية من خلال نوعية الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم

المجتمع، متبينة في ذلك مبدأ الإصلاح والإدماج الاجتماعي القائم على أسس علمية بهدف مرافقة المحبوسين وإعادةتهم إلى المجتمع، والسعي إلى وقايتهم من العودة إلى الإجرام، إذ تعد مرحلة ما بعد الإفراج مرجعية يقاس عليها مدى نجاح عملية إعادة الإدماج".

وسيرتكز الاهتمام على تقييم النتائج المحققة في مجال تسيير المحجوزات ومستوى تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية واستثنائية الحبس المؤقت ومعالجة قضايا المحبوسين. وناقش اللقاء أيضا نشاط المحاكم التجارية المتخصصة في إطار "تدعيم الحركة التجارية والاستثمارية في الجزائر على ضوء الإطار التشريعي المتكامل، لاسيما قانون الاستثمار"، حاثا على "ضمان الفصل في المنازعات التجارية المتخصصة بالجودة والكفاءة المطلوبتين". م. ١٠ ع